



منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

دليل أفضل الممارسات بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

دليل أفضل الممارسات بشأن تعريف ومؤشرات فائض الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة



FSC. GAL/36/03/Rev.3

19 أيلول/سبتمبر 2003

© حقوق التأليف والنشر محفوظة – 2003

تؤكد منظمة الأمن والتعاون في أوروبا حقوقها الخاصة بالتأليف والنشر في مجمل هذا الدليل وفي إعداد صياغته. ويُسمح باستنساخ هذا العمل (أو أجزاء منه) بكميات محدودة لأغراض الدراسة أو البحث. وتوجه جميع الطلبات الأخرى إلى العنوان التالي:

FSC Support Unit.

Conflict Prevention Centre, OSCE Secretariat

Kärntnerring 5-7, A-1010 Vienna

Austria

جدول المحتويات

الصفحة

أولا -	طرق تحديد الفوائض	2
1 -	الهدف	2
2 -	النطاق	2
3 -	المنهجية	2
4 -	المصطلحات	3
ثانيا -	الالتزامات الدولية والمراجع	5
ثالثا -	التشريعات	7
رابعا -	المؤشرات والإجراءات المتعلقة بالفوائض	8
1 -	المعايير المتعلقة بالتخطيط من أجل القوات العسكرية وقوات الأمن	8
2 -	البارامترات المتعلقة بتجهيز القوات العسكرية وقوات الأمن بالمعدات	8
3 -	عناصر متطلبات إجراء الحساب	9
خامسا -	مثال عام	11
	المرفق ألف - المراجع	12
	المرفق باء - مسرد مصطلحات مع الشروح	13

هذا الدليل قامت بصياغته حكومة ألمانيا.

أولاً - طرق تحديد الفوائض

1 - الهدف

لكل دولة أن تقيّم حالتها الأمنية الخاصة وفقاً لاحتياجاتها الأمنية المشروعة وأن تبنت في حجم وهيكل القوات العسكرية وقوات الأمن⁽¹⁾ بغية تحقيق مهامها الدستورية. ويتوقف على كل دولة أيضاً أن تقرر كيفية تجهيز هذه القوات بالمعدات.

ونظراً لأن تقييم الحالة الأمنية الوطنية يبقى مسؤولية وطنية، لا تتوفر بشكل علني مصادر ثانوية بخصوص تعريف الفائض. ورغم أن مفهوم الفائض مذكور في مختلف الوثائق (أنظر القسم ثانياً أدناه)، ليس من السهل دائماً التعرف على النقطة التي تتجاوز عندها مخزونات الأسلحة عتبة الضرورة ومن ثم تصبح فائضاً. ولهذا فإن مؤشرات الفائض، والمعايير المتعلقة بتخطيط القوات العسكرية وقوات الأمن والبارامترات المتعلقة بتجهيز هذه القوات بالمعدات يرد وصفها في هذا الفصل بهدف سدّ هذه الثغرة.

2 - النطاق

يشمل مصطلح القوات العسكرية وقوات الأمن المستخدم في جميع أجزاء هذا الدليل كامل نطاق القوات، على جميع المستويات، العاملة تحت سيطرة كل دولة. وهذه القوات تقدّم الوسائل اللازمة لممارسة احتكار الدولة للقوة وفقاً للمقتضيات الدستورية للدولة.

وهذا الدليل ينطبق على فئات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المتفق عليها في وثيقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (وثيقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الديباجة، الفقرة 3). وهذا الدليل لا ينطبق على الأسلحة والذخائر من الأصناف غير العسكرية التي لا تشملها وثيقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. بيد أن بعض التوصيات الواردة في هذا الفصل يمكن أن تطبقها الدول، بناء على مبادرة منها، على الأسلحة والذخائر من الأصناف غير العسكرية بهدف إدراجها في عملية التقييم والتخطيط.

ولأغراض هذا الدليل، من المفترض أن الحكومات هي السلطات الوحيدة التي تحدد الفائض (كوبت Kopte و ويلكي Wilke، 1995).

3 - المنهجية

يجري في جميع أجزاء هذا الدليل فحص العمليات والبرامج الأخيرة الرامية إلى إعادة تشكيل القوات المسلحة للدول المشاركة. ويحتم استعمال مبادئ تنظيمية جديدة بالتأكيد تحديد فائض الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ولكنه في نفس الوقت يجعل التحديد الكمي لفائض الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أكثر تعقيداً. فمثل هذه المهمة تستلزم أن يؤخذ في الاعتبار تخطيط قوات الأمن كجزء من تحديد الدولة المشاركة لكمية الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المطلوبة.

وقد جرى على النحو الواجب تقييم البيانات المقدمة من الدول المشاركة فيما يتعلق بتبادل المعلومات الذي أوصت به وثيقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

(1) المصطلحات المشار إليها لأول مرة بالحروف المائلة معرّفة كذلك في المسرد.

4 - المصطلحات

يشار إلى فئات القوات العسكرية في هذه الوثيقة، متوقعاً ذلك على حالة استعدادها، بأنها وحدات/عاملة ووحدات/احتياطية. ويعتبر نوعا الوحدات مجهزين تماماً بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة اللازمة لوقت الحرب. وربما تتوفر للوحدات الاحتياطية فحسب قوة أفراد محدودة جداً، وفي بعض الحالات لا يكون لديها أفراد منتصبون على الإطلاق.

ومصطلح *المخزون الاحتياطي* يصف كمية الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المخزنة احتياطياً لتغطية الإحلال الإضافي أو احتياجات الإصلاح، بما في ذلك الأسلحة التي تعتبر في حالة عبور إلى الجهات الصانعة أو منها أو تخضع لصيانة مدنية ولكنها لا تشمل تلك الأسلحة التي تختزن في انتظار التوزيع على أفراد الوحدات الاحتياطية⁽²⁾ وفي وقت السلم، يستعمل المخزون الاحتياطي فحسب بغية استبدال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة للوحدات العاملة أو الوحدات الاحتياطية التي في حاجة إلى الإصلاح، أو التي يتأكد أنها فقدت، أو التي أخرجت من الخدمة بسبب ضرر يجعلها غير قابلة للإصلاح. فإذا أصبح سلاح غير مُخْتَزَن في مخزونات فائضة مؤقتة غير متوافر بشكل مستديم، يجب اقتناء سلاح مستبدل، بغية ضمان أن يظل المخزون الاحتياطي يبقى ثابتاً عند المستوى الذي تطلبه القوات العسكرية أو قوات الأمن. وفي وقت الحرب أو أثناء فترة أزمة، يصلح المخزون الاحتياطي لاستبدال الأسلحة الصغيرة والخفيفة المدمرة أو المفقودة في القتال.

ولأغراض هذا الفصل، فإن الكميات الثلاث هذه من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة - تلك التي تخص الوحدات العاملة، وتلك التي تخص الوحدات الاحتياطية والمخزون الاحتياطي - تُعرف مجتمعة بأنها *المخزون الدفاعي*. ولهذا فإن هذا *المخزون الدفاعي* هو حاصل جمع جميع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مقدرة حسب لزمها لجميع احتياجات الدفاع واحتياجات الأمن لدى القوات العسكرية وقوات الأمن في الدولة تبعاً لعملية تقييم للأخطار وعملية تخطيط على المستوى الوطني.

وطوال هذا الفصل، يُعرّف *الفائض* بأنه كمية الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تتجاوز المخزون الدفاعي، أي الرقم الإجمالي لما يلي: (أ) الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مقدرة على المستوى الوطني حسبما تحتاجها الوحدات العاملة والوحدات الاحتياطية في القوات العسكرية وقوات الأمن، مضافاً إليها (ب) الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في المخزون الاحتياطي.

ويشكّل *المخزون الدفاعي والفائض* مجتمعين الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تمتلكها الدولة.

وينبغي لهذا الفائض أو الكمية الزائدة:

- أن يعلن رسمياً بأنه فائض على الاحتياجات المحددة؛
- أن يؤخذ خارج الخدمة؛
- أن يُخزّن بشكل منفصل؛
- ومن الأفضل أن يتم تدميره.

(2) يمكن للمخزون الاحتياطي أن يشمل، على أساس التحليل الأولي، أسلحة كافية ليتسنى بها الاستجابة إلى عملية إعادة تقييم تنفيذية بدون الحاجة إلى عمليات اقتناء في المستقبل.

ثانيا - الالتزامات الدولية والمراجع

هناك عدد من الالتزامات الدولية والمراجع يعتبر ذا أهمية بالنسبة لبعض، إن لم يكن لكل، الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وفي وثيقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، أدركت الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن تراكم الأسلحة الصغيرة بشكل مفرط وبشكل يزعزع الاستقرار وانتشارها دونما رقابة، يعتبران من المشاكل التي أسهمت في تفاقم وفي دوام غالبية الصراعات المسلحة الأخيرة. وفي هذا السياق، فإن الدول المشاركة ألزمت نفسها بمجموعة من المعايير والمبادئ والتدابير المحددة، بما في ذلك تلك بشأن الفائض المدرج في القسم رابعا من الوثيقة (منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، 2000). وتمثل مؤشرات وجود فائض المذكورة في القسم رابعا أكثر المعايير شمولاً المتفق عليها حتى الآن في أي وثيقة دولية.

وفي برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه المتفق عليه في مؤتمر الأمم المتحدة بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه المعقود في تموز/يوليه 2001، تعهدت الدول الأعضاء بما يلي:

"أن تستعرض بشكل منتظم، حسب الاقتضاء ومع مراعاة النظم الدستورية والقانونية الخاصة بالدول، مخزونات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي بحوزة القوات المسلحة والشرطة وغيرها من الهيئات المأذون لها بذلك، وأن تعمل على أن يتم بشكل واضح تحديد ما تعلن السلطات الوطنية المختصة أنه فائض في مخزونات الأسلحة عن المتطلبات، وأن تكفل وضع وتنفيذ برامج للتخلص من هذه المخزونات بشكل مسؤول، ويفضل أن يكون بتدميرها، وأن تضمن الحفاظ عليها بشكل كاف إلى حين التخلص منها". (UNGA، 2001، القسم ثانياً، الفقرة 18)

بيد أن برنامج عمل الأمم المتحدة لا يشمل تعريفاً لفائض الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أو مؤشرات لتحديدھا.

وكانت الجهود المبذولة داخل الاتحاد الأوروبي تهدف أيضاً إلى مكافحة واستئصال ما يسببه تراكم وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من أثر مزعزع للاستقرار، وخصوصاً بالحد من التراكمات القائمة لهذه الأسلحة وذخيرتها إلى مستويات تتفق مع الاحتياجات الأمنية المشروعة للبلدان. ويتضمن العمل المشترك للمجلس الأوروبي 2002/589/CFSP إلزام الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بإقامة توافق في الآراء في المنتديات الدولية المختصة وفي سياق إقليمي حسب الاقتضاء بشأن المبادئ والتدابير التالية المتصلة بالفائض:

(أ) تقديم المساعدة حسب الاقتضاء إلى البلدان التي تطلب الدعم من أجل مراقبة أو إزالة فائض الأسلحة الصغيرة وذخائرها على أراضيها، وخصوصاً حيث أن هذا قد يساعد على منع الصراع المسلح أو حالات ما بعد الصراعات؛

(ب) تعزيز تدابير بناء الثقة والحوافز لتشجيع التسليم الطوعي لفائض الأسلحة الصغيرة وذخائرها أو لما يُحفظ منها بشكل غير مشروع. وينبغي أن تشمل هذه التدابير الامتثال لاتفاقات السلام ومراقبة الأسلحة تحت إشراف مشترك أو إشراف أطراف ثالثة؛

(ج) الإزالة الفعلية لفائض الأسلحة الصغيرة بما يشمل التخزين السليم وكذلك التدمير السريع والفعلي لذخائر الأسلحة هذه، والأفضل تحت إشراف دولي. (الاتحاد الأوروبي، 2002، المادة 4)

بيد أن تعاريف أو مؤشرات تحديد الفائض ليست موجودة في العمل المشترك للمجلس الأوروبي⁽³⁾.

وفي مؤتمرات القمة واجتماعات وزراء الخارجية لمجموعة الدول الثماني جرى التسليم بمدى خطورة المشاكل الناجمة عن عدم مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتم إدراجها في المفهوم الخاص بالمكافحة.

⁽³⁾ أنظر على وجه التحديد مبادرات ميازاكي الصادرة من مجموعة الدول الثماني من أجل منع الصراعات، البند 1 بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، المتفق عليه في ميازاكي، اليابان، في 13 تموز/يوليه 2000 والمتاح على الموقع: <http://www.g7.utoronto.ca/foreign/fm000713-in.htm>.

ثالثاً - التشريعات

لا يعرض القانون الدولي تعريفاً يحدد الفائض. وفي القانون الإداري المحلي لاشتراء الأسلحة⁽⁴⁾ قد توجد لائحة غير مباشرة للفائض في النصوص التي تتطلب من سلطات اشتراء الأسلحة أن توازن أوامر شرائها للأسلحة مقابل المخزونات الموجودة.

وفي هذا الصدد، تؤدي البرلمانات الوطنية دوراً هاماً في تحديد الحجم وهيكल ومعدات القوات العسكرية وقوات الأمن ومن ثم التعامل مع مسألة الفائض. ومن بين الأدوات الفعالة هو وجود رقابة في الميزانية على القرارات بشأن شراء معدات جديدة للقوات العسكرية وقوات الأمن. وإذا دعت الضرورة يمكن استغلال مهمة الرقابة من جميع الهيئات البرلمانية التي تتخذ قرارات بشأن معدات القوات العسكرية وقوات الأمن.

وباستطاعة البلدان أن تفوض هيئات وطنية تنشأ خصيصاً أو الهيئات الوطنية القائمة لإجراء استعراض سنوي للعدة الحربية التي تملكها الدولة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بغية تحديد الفوائض الممكنة.

(4) يشير المصطلح "القانون الإداري المحلي لشراء الأسلحة" إلى مجموعة المعايير القانونية التي تنظم شراء الدولة للأسلحة والمعدات العسكرية. وفي عدد من الدول، هذا يعادل القانون الوطني لاشتراء الأسلحة. بيد أن دولا مشاركة أخرى يمكن، في إطار إجراءاتها الخاصة باتخاذ قرارات الاشتراء، أن تضطر إلى الامتثال للأحكام الوطنية وفوق الوطنية أو ممارسة الجهات القضائية فيما يختص بالجوانب الإجرائية أو المادية.

رابعاً - المؤشرات والإجراءات الخاصة بالفوائض

1 - المعايير المتعلقة بالتخطيط للقوات العسكرية وقوات الأمن

من الشروط الأساسية في بداية عملية التخطيط أن يتم بشكل منتظم تحديث الوثائق الخاصة بالسياسات الوطنية في مجال الأمن والدفاع. وينبغي أن تعرض هذه الوثائق التقييمات الأساسية بشأن الحالة الخارجية والداخلية للأمن حالياً وفي المستقبل استناداً إلى الإطار الاستراتيجي والجغرافي السياسي لكل دولة. وينبغي أن تشمل الوثائق أيضاً جميع قواعد القانون الوطني والدولي ذات الصلة إلى جانب جميع الالتزامات الدولية الخاصة بالقوات العسكرية وقوات الأمن، وينبغي أن تُدمج معها جميع الالتزامات الدولية.

وفي حالات ما بعد انتهاء الصراع، قد يتطلب الأمر وجود تقييم محدث بشكل هام لحالة الأمن الخارجية والداخلية في الوقت الحاضر وفي المستقبل.

وينبغي أن تتيح عمليات التخطيط وقتاً كافياً لتنفيذ مراحل التخطيط والتنفيذ لأية عمليات تكيف ممكنة لدى القوات العسكرية وقوات الأمن مع الحالات الجديدة. ويمكن أيضاً أن تسفر حالات متغيرة بسرعة في عمليات التخطيط الجديدة إلى جانب التكيف مع هذه العملية في أي وقت.

وبمجرد اكتمال عملية التخطيط من أجل القوات العسكرية وقوات الأمن، يحدد مفهوم القوات العسكرية وقوات الأمن حجم وهيكلاً ومعدات هذه القوات بغية بلوغ أهدافها الدستورية.

2 - البارامترات المتعلقة بتجهيز القوات العسكرية وقوات الأمن بالمعدات

قد يكون للأفراد العاملين والموارد المالية تأثير هام على الكمية المطلوبة من جميع أنواع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وينبغي استخدام حالة القدرات لدى القوات العسكرية وقوات الأمن لتحديد ما إذا كان يتعين إدماج سلاح أو نظام سلاح في الخدمة أو إخراجه منها.

وينبغي لأي نهج شامل يُتبع إزاء تحديث الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، أو اقتناء أنواع إضافية من هذه الأسلحة، أن يتوخى التخلص النهائي من الأسلحة التي لم تعد هناك حاجة إليها. ويمكن تحقيق تخفيضات كبيرة في الفائض بشكل أسرع إذا جرت إزالة الأسلحة القديمة من الخدمة العسكرية أو من خدمة الأمن في أسرع وقت ممكن.

أما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي يستعاض عنها بأسلحة أحدث لكي تستخدمها القوات في حالة تأهب أعلى فيجوز نقلها بطريقة "إعادة التوزيع"، بالتسلسل إلى وحدات عاملة ذات درجة استعداد أقل أو إلى وحدات احتياطية. وبهذه الطريقة، يمكن استعمال هذه الأسلحة للاستعاضة عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة العاملة في الخدمة في مثل هذه الوحدات الأخيرة. ويُعتبر إجراء إعادة التوزيع بالتسلسل على الصعيد الوطني، إذا ما أُدير بشكل صحيح، وسيلة فعالة للحد من الفائض.

وقد تؤثر التغييرات في التحليل السائد للأمن على البارامترات الأخرى، بما في ذلك الأفراد العاملون أو الموارد المالية وحالة القدرات أو عمليات التحديث. ويمكن إجراء هذه التحويرات في التحليل الأمني تصدياً لتهديدات جديدة أو استجابة لتغييرات في

السياسات الدفاعية الوطنية أو تخفيضات أو إعادة تشكيل هيكل القوات العسكرية أو قوات الأمن أو الابتكارات في فن الحرب أو الأنواع الجديدة من المهام أو التقدم التكنولوجي.⁽⁵⁾

3 - عناصر متطلبات إجراء الحساب

ينبغي لكل دائرة وطنية أو فرع أو عنصر في القوات العسكرية أو قوات الأمن أن تحدد ما يشكل معدات كافية من مستوى القيادة فنانزلاً حتى مستوى الأفراد.

وكقاعدة أساسية، ينبغي أن يوزع على كل فرد في القوات العسكرية أو قوات الأمن سلاح شخصي محدد يتصل بالمهام التي يضطلع بها.

وعند العمل في مجموعة مسلحة تحمل سلاحاً خفيفاً، قد يكون من الضروري تخصيص سلاح شخصي إضافي لكل فرد في الجماعة المسلحة لأغراض الدفاع عن النفس أو للمهام الأخرى المتصلة بالجماعة المسلحة. وهذا ينطبق بالمثل على الأفراد في الوحدات العاملة إلى جانب أفراد القوات الاحتياطية.

وبالإضافة إلى الأسلحة الشخصية المخصصة، ستكون هناك حاجة على الأرجح إلى المخزونات الاحتياطية داخل الوحدات العاملة والوحدات الاحتياطية على السواء. وقد يتم تقدير عدد الأسلحة اللازمة بالجمع بين تقييم حالة الأمن المحددة مع مفهوم الدولة لكيفية تلبية الاحتياجات المشروعة الخاصة بالأمن. وينبغي أن تتيح البيانات المكتسبة المجال لاحتياجات إضافية بسبب الصيانة أو الإصلاح أو الفقدان في المعارك أو في غير ذلك من الاحتمالات.

ويمكن للتعزيز الوظيفي للقدرات الصناعية الضرورية في حالة الأزمة أن يسهم في مخزونات احتياطية قليلة. فمقدار الوقت اللازم للإنذار المبكر والاستعداد - وإن كان أقل سهولة في تقديره وفقاً لصيغة معينة، له تأثير ملموس على المخزونات الاحتياطية.

وقد تتطلب الوحدات الاحتياطية نفس الكمية من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مثل الوحدات العاملة المماثلة لها، إذا ما تم تنظيمها بطريقة مماثلة. بيد أن الوحدات الاحتياطية التي تؤدي مهام لا تُرد جميع جوانبها في الوحدات العاملة يمكن أن تزود بمعدات محددة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بغية مواجهة هذه المهام المحددة.

وقد تتطلب الوحدات المتخصصة إضافات بغية تلبية مهامها المحددة، مثل عمليات الإجلاء أو عمليات دعم السلام. وهذه قد تلزم على مستوى الوحدة وعلى مستوى الفرد على حد سواء. ومن ثم ستكون كمية الأسلحة داخل هذه الوحدات متوافقة مع تلك الاحتياجات الخاصة وينبغي معالجتها كبيانات التكيف مع المتطلبات.

⁽⁵⁾ في هذا المجال، قد يصلح أثر تحديث المدافع المحمولة المضادة للطائرات كمثال: فإن وجود مدفع حديث مضاد للطائرات يتمتع باحتمال إصابة الهدف بنسبة مائة في المائة قد يؤدي إلى تخفيض مماثل في المدافع المضادة للطائرات، إذا اتسمت المدافع المستبدلة باحتمال إصابة الهدف بنسبة 50 في المائة فقط.

خامسا - مثال عام

يُعرض هنا مثال عام بغية تحديد الحسابات والاعتبارات المبيّنة أعلاه في سياق الإطار العملي والواقعي. وهذا المثال يأخذ في الاعتبار احتياجات القوات العسكرية وقوات الأمن من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في مجال الاستقرار الطويل. ومن المفترض كذلك أن هذه القوات مكلفة بمقتضى الدستور وعملية اتخاذ القرارات البرلمانية بما يلي:

- الدفاع عن الإقليم الوطني وكذلك المشاركة في الدفاع الجماعي عن النفس؛
- المساعدة في المهام الوطنية في حالات الطوارئ الأهلية، مثل الكوارث الوطنية أو عمليات الإنقاذ؛
- المشاركة في منع الصراعات وعمليات إدارة الأزمات؛
- المشاركة في شراكات عبر الحدود وممارسات التعاون؛
- تقديم المعونة الإنسانية.

ويتألف قوام القوات المسلحة من أفراد عاملين ناشطين أثناء وقت السلم ومن أفراد احتياطيين.

ويتحدد الاحتياج إلى عدد معين من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بهيكل القوات المسلحة. ويُوزَّع على كل جندي سلاح فردي من أجل أداء واجباته. وعلى أساس هذا الاحتياج الأدنى بالنسبة لجميع الأنواع المختلفة للوحدات، يمكن حساب الاحتياجات المجمعة لكامل القوات المسلحة. وهذا يُعرف باسم *الاحتياج من الأسلحة*. وإضافة إلى هذه البيانات، تُحفظ الإمدادات الاحتياطية (متوقفاً ذلك على الهيكل التنظيمي للقوات المسلحة ونوع السلاح) كمخزون احتياطي لتغطية جميع الاحتياجات الإضافية بسبب الإحلال والإصلاح. ومجموع الاحتياجات من الأسلحة والمخزون الاحتياطي يساوي المخزون الدفاعي، أي العدد الإجمالي للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المطلوبة.

وبسبب الطابع المتغير والاحتياجات المختلفة للمخزون الدفاعي وكذلك التحديث المستمر للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المستعملة من القوات المسلحة، فإن مستوى فائض الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لا يمكن أن يكون ثابتاً أبداً. والأحرى أن له قيمة تتغير صعوداً وهبوطاً بالنسبة لهذه العمليات.

المرفق ألف

المراجع

- ALPC-Guide des meilleures pratiques: Définition et "indicateurs de surplus" 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2002.
- تعليقات أبدتها وزارة الدفاع الأسبانية. 26 آذار/مارس 2003.
- تعليقات أبدتها وزارة دفاع سويسرا. 27 آذار/مارس 2003.
- Kopte S. and Wilke, P. (1995) Researching Surplus Weapons: Guidelines, Methods and Topics, in Laurance, E.J. and Wulf, H. (eds.) Coping with Surplus Weapons Systems: A Priority for Conversion Research and Policy, Bonn International Center for Conversion (BICC) Brief No. 3. Bonn: BICC.
- الاتحاد الأوروبي (2002). العمل المشترك من المجلس بشأن إسهام الاتحاد الأوروبي في مكافحة ما لتراكم وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من أثر مزرع للاستقرار، 2002/589/CFSP بتاريخ 12 تموز/يوليه. أعيد استنساخه في الجريدة الرسمية للجماعات الأوروبية، 2002 No.L 191/1.
- منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. منتدى التعاون الأمني (2000). وثيقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. FSC.DOC/1/00 بتاريخ 24 تشرين الثاني/نوفمبر.
- الجمعية العامة للأمم المتحدة (2001). برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. اعتمد في 20 تموز/يوليه. أعيد استنساخه في وثيقة الأمم المتحدة A/CONF.192/15.

المرفق باء

مسرد مصطلحات مع الشروح

الوحدات العاملة

وحدات مجهزة بشكل دائم حسب القوة في وقت السلم. وقد تختلف قوتها في وقت الحرب، بيد أنها عادة لا تختلف كثيراً. فكمية معدات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في وقت السلم لا تختلف كثيراً عنها في وقت الحرب.

الاحتياجات من الأسلحة

هي كمية الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة اللازمة لتجهيز الوحدات العاملة والوحدات الاحتياطية على السواء.

المخزون الدفاعي

القيمة مكوّنة من '1' الاحتياجات من الأسلحة و '2' المخزون الاحتياطي، أي إجمالي عدد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المطلوبة.

القوات العسكرية وقوات الأمن

النطاق الكامل للقوات العاملة تحت سيطرة دولة باعتبارها وسيلة ممارسة احتكار الدولة للقوة على جميع المستويات. ولهذا فإن النطاق يشمل مختلف أنواع القوات العسكرية (على سبيل المثال القوات المسلحة، والقوات شبه العسكرية، والقوات الخاصة) وكذلك قوات الشرطة على جميع المستويات (مثل الشرطة وقوات مراقبة الحدود).

المخزون الاحتياطي

كمية الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المخزونة احتياطياً والمستخدمة لتغطية الاحتياجات الإضافية الخاصة بالإحلال أو الإصلاح. وهذه لا تشمل تلك الأسلحة التي تُخزّن في انتظار توزيعها على أفراد الوحدات الاحتياطية. وفي وقت السلم، يُستخدم المخزون الاحتياطي فحسب بغية استبدال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة للوحدات العاملة أو الوحدات الاحتياطية التي تكون في حاجة للإصلاح، أو التي يتأكد أنها فقدت أو أنها سُحبت من الخدمة بسبب عطل لا سبيل لإصلاحه، أو أنها في مرحلة عبور إلى الجهات الصانعة أو منها أو خاضعة للصيانة المدنية. وفي وقت الحرب أو أثناء فترة الأزمة، يصلح المخزون الاحتياطي لاستبدال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المدمّرة أو المفقودة في القتال.

الوحدات الاحتياطية

وحدات غير عاملة تخضع للاستدعاء لكي تكون في الخدمة العاملة وهي دائماً مجهزة من أجل المهام المستقبلية، ومجهزة أيضاً بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الموزعة على الأشخاص - إذا سمح بذلك الهيكل التنظيمي للقوات المسلحة. وتُخزّن المعدات لحين توزيعها على أفراد الاحتياطي (الرديف) في حالة المناورة العسكرية، أو في الأزمة أو في وقت الحرب. وغالباً ما تُخزّن الأسلحة الصغيرة

والأسلحة الخفيفة التي تخص الوحدات الاحتياطية بشكل منفصل عن مرافق تخزين الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تخص *الوحدات العاملة*؛ بل يتم أحياناً تخزينها في مرافق عسكرية منفصلة. وفي بعض الحالات، توزّع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الشخصية من جانب الحكومة كي يحفظها أفراد الرديف في منازلهم لكي تكون متاحة على الفور من أجل الخدمة والمهام المستقبلية. وفي وقت السلم، يجوز للوحدات الاحتياطية أن توجد لها قوة محدودة جداً من الأفراد فحسب. وفي بعض الأحيان لا يوجد قوة منتصبة من الأفراد على الإطلاق.

العدة الحربية التي تملكها الدولة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

كمية جميع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تمتلكها الدولة، أي أن قدرها يتألف من المخزون الدفاعي والفائض.

الفائض

كمية الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تتجاوز المخزون الدفاعي، أي العدد الإجمالي لما يلي: '1' مقدار *الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المُقدّر على المستوى الوطني داخل الوحدات العاملة والوحدات الاحتياطية لجميع القوات العسكرية وقوات الأمن و '2' المخزون الاحتياطي.*

